

العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية غير النفطية ١٩٦٨ - ١٩٨٣

فتحى خليل الخضراوي

قسم الاقتصاد - جامعة طنطا

مقدمة

يرى بعض الاقتصاديين أن سياسة النمو المتعجل في الدول النامية غير النفطية وهبوط مستويات الادخار المحلي بها، وعدم كفاية صادراتها لتغطية وارداتها، وهبوط التدفقات الرأس مالية الواردة إليها بغرض الاستثمار المباشر، هي الأسباب المسئولة عن تزايد العجز في موازين مدفوعات هذه الدول وبالتالي عن تراكم مديونياتها الخارجية لدرجة أصبحت تهدد مستقبل التنمية فيها. وليس هناك اختلاف حول هذه الرؤية لأسباب الاختلال الخارجي في الدول النامية غير النفطية، ولكن يمكن القول بأن تلك العوامل لا تؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات إلا بقدر ما تدفع الدولة إلى التوسع في العرض النقدي بمعدلات تفوق معدلات نمو الطلب على النقود فيها، أي أن هذه العوامل تمثل بلغة الرياضيات، شرطاً ضرورياً لحدوث التدهور لكنها ليست شرطاً كافياً، وأن الشرط الضروري والكافي في نفس الوقت لحدوث تدهور ميزان المدفوعات طبقاً لمنهج التحليل النقدي هو وجود فائض في السيولة المحلية^(١).

ويستهدف هذا البحث عرض الإطار النظري للعلاقة بين الاختلالات النقدية واختلالات ميزان المدفوعات، وإقامة الدليل على وجود علاقة قوية بينها تنفرد بها الدول النامية غير النفطية دون الدول النامية النفطية والدول الصناعية مؤداها أن فائض السيولة

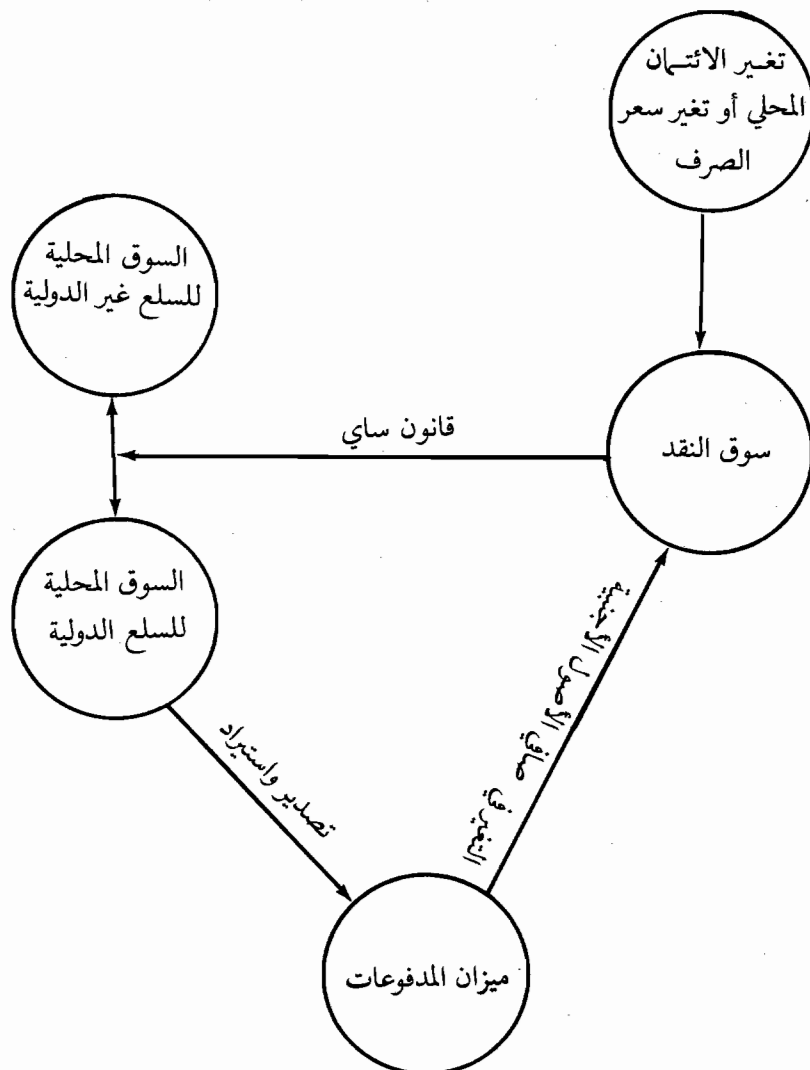
المحلية بهذه الدول وتزايدته هو المسئول عن وجود وتفاقم عجز موازين مدفوعاتها. ويبدأ البحث بتقديم الإطار النظري ثم ينتقل إلى إقامة الدليل. فبعد أن نعرض لميزان المدفوعات كظاهرة نقدية، ونلخص النتائج المترتبة على هذا التحليل، ونوضح مسئولية القطاع الحكومي في الدول النامية غير النفطية عن تدهور ميزان المدفوعات بهذه الدول؛ ننتقل إلى اختبار العلاقة بين فائض السيولة المحلية وميزان المدفوعات في الدول النامية غير النفطية والدول النامية النفطية والدول الصناعية خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٣، ثم نختم البحث بتقديم موجز له.

ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية

تتضمن الأدبيات الاقتصادية الخاصة بتحليل تطورات ميزان المدفوعات ثلاثة مناهج هي منهج المرونة elasticity approach، ومنهج الاستيعاب absorption approach، وأخيراً المنهج النقدي monetary approach. وتتفق هذه المناهج جميعها في أنها طرق لتنظيم المناقشة، وإبراز قضايا معينة، وتركيز الانتباه على نواح بذاتها (Rabin, 1979:1233). ولأن محور الاهتمام في هذا البحث يتطلب تركيز الانتباه على العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات؛ فإن منهج التحليل الأكثر مناسبة لبحثنا عن غيره من المناهج هو المنهج النقدي الذي ينظر إلى ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية تتحدد تطوراتها بمقدار ما يتواجد في الاقتصاد من اختلالات نقدية.

احتل منهج التحليل النقدي لميزان المدفوعات في الآونة الأخيرة، وبالتحديد مع بداية الستينيات من هذا القرن، مكان الصدارة في تحليل اختلالات ميزان المدفوعات رغم ما لهذا المنهج من تاريخ طويل يرجع إلى كتابات دافيد هيوم. والافتراضات الأساسية التي يستند إليها هذا المنهج هي وجود دوال مستقرة للطلب على النقود ولعرض النقود في بيئة خالية من الخداع النقدي no money illusion، وعدم تطلب أسعار الصرف، وتوازن سوق النقد في الأجل الطويل، واستقلال الدخل الحقيقي عن السياسة النقدية. ونعني بالاستقرار هنا تمتع معلمات دالة الطلب على النقود ودالة عرض النقود بالثبات عبر فترة زمنية معقولة، أما غياب الخداع النقدي فنقصد به أن يتم اتخاذ القرارات في ضوء القيم الحقيقية للمتغيرات الحاكمة وليس في ضوء قيمها الاسمية.

الشكل رقم (١)
العلاقة بين الاختلالات النقدية واختلالات ميزان المدفوعات



ومحور الاهتمام في هذا المنهج هو العلاقة بين الاختلال في سوق النقد المحلية وبين فائض الطلب أو العرض في السوق المحلية للسلع التي تدخل نطاق التبادل الدولي trade-able goods (وسوف نطلق عليها للاختصار السلع الدولية)، والذي يتم إشباعه أو تصريفه

عن طريق المعاملات مع العالم الخارجي (انظر الشكل رقم ١). فعلى فرض أن ذلك الجانب من السوق المحلية الذي يتم التعامل داخله في سلع لا تدخل نطاق التبادل الدولي non-tradeable goods وبالتالي ليست موضعاً للاستيراد والتصدير (وسوف نطلق عليها للاختصار السلع غير الدولية) في حالة توازن، فإن الاختلالات في سوق النقد بين الطلب على النقود والمعرض منها، وتأخذ شكل فائض في الطلب النقدي أو فائض في العرض النقدي، يخلق اختلالات في السوق المحلية للسلع الدولية. ففائض الطلب النقدي يخلق فائضاً في عرض السلع الدولية، بينما يؤدي فائض العرض النقدي إلى خلق فائض في الطلب على هذه السلع. ولما كانت هذه السلع تدخل نطاق التبادل الدولي فمن خلال المعاملات مع العالم الخارجي، تصديراً أو استيراداً، يتم علاج هذه الاختلالات السلعية المحلية ولكن على حساب وجود فائض أو عجز في ميزان مدفوعات الدولة، أو بعبارة أخرى على حساب الزيادة أو النقص في صافي الأصول الأجنبية الموجودة لدى الدولة. ولما كان العرض النقدي في الدولة يتحدد بمجموع حجم الائتمان المحلي (أي صافي مطلوبات الجهاز المصرفي تجاه القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة) وصافي الأصول الأجنبية (أي صافي مطلوبات الجهاز المصرفي تجاه القطاعات الاقتصادية الأجنبية المختلفة)، فسوف يترتب على ذلك أن يزيد العرض النقدي ليمتص فائض الطلب النقدي، أو أن ينقص العرض النقدي فيتلاشى ما كان به من فائض. ومن هنا، يتضح لنا أن ميزان المدفوعات، من خلال تأثيره على كمية النقد المعروضة، يعتبر القناة الرئيسة الموصلة إلى تحقيق واستمرار التوازن النقدي، أي تساوي الطلب على النقود مع المعروض منها. ومع عودة التوازن إلى سوق النقد يختفي اختلال السوق المحلية للسلع الدولية، ويسترد بالتالي ميزان المدفوعات توازنه.

ويتضح من ميكانيكية العلاقة بين الاختلالات النقدية واختلالات ميزان المدفوعات أنه حين يؤدي الاختلال النقدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات، فإن هذا الأخير يخلق اتجاههاً نحو التصحيح. ومن هنا فإن الاختلالات النقدية لا يمكن أن تتسبب في خلق اختلالات خارجية بشكل دائم ومستمر ما لم تتصف هذه الاختلالات النقدية نفسها بالديمومة والاستمرارية. ومعنى ذلك أن وجود عجز مزمن، على سبيل المثال، في ميزان مدفوعات إحدى الدول يمكن تفسيره بقيام السلطات النقدية في تلك الدولة بالتوسع المستمر في العرض النقدي بمعدلات لا تتناسب مع نمو الطلب على النقود فيها.

وفي عالم الواقع، وخاصة في الدول النامية، فإن شروط حرية انتقال رؤوس الأموال

وحرية التبادل قد لا تكون متوفرة بصفة عامة، كما أن عملية التعديل والتكيف قد تستغرق زمناً طويلاً لبطئها، ومن الممكن أن ترتفع الأسعار المحلية ومعدلات الفائدة عن مثيلاتها العالمية قبل أن تكتمل عملية التكيف. ولهذا، فإن الزيادة الكلية في العرض النقدي المحلي قد لا تتسرب بكاملها إلى ميزان المدفوعات. ومع ذلك ففي الأجل الطويل، يحتمل أن تختفي هذه المعوقات لتظهر العلاقة كاملة بين التغير في العرض النقدي المحلي والتغير في صافي الأصول الأجنبية.

وتثور هنا بعض الأسئلة: ما هي العوامل المسؤولة عن حدوث الاختلالات النقدية؟ وكيف تخلق الاختلالات النقدية اختلالات سلعية؟ وهل من الضروري أن يؤدي فائض الطلب النقدي إلى فائض خارجي بينما يؤدي فائض العرض النقدي إلى عجز خارجي؟ سنحاول فيما يلي أن نجيب عن هذه الأسئلة الثلاثة.

١- العوامل المسببة للاختلالات النقدية: بدءاً من وضع توازني، يحدث الاختلال النقدي إذا تغير الطلب على النقود أو تغيرت كمية النقد المعروض أو الاثنين معاً بحيث لا يعود الطلب على النقود مساوياً للمعروض منها، وبالتالي، فإن كل ما يؤثر على جانبي الطلب والعرض في سوق النقد يعتبر مسئولاً عن إحداث الاختلال فيه. وهذه المؤثرات كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الأسعار، ومعدلات الفائدة، والتوقعات التضخمية والانكماشية، والنمو الاقتصادي، والسياسة التجارية، والسياسة المالية، والسياسة الائتمانية، وسياسة الدخول والأجور، ودرجة انفتاح الاقتصاد على الخارج. ويوضح الشكل رقم (١) عاملين من هذه العوامل وهما التغير في حجم الائتمان المحلي والتغير في سعر الصرف ويؤثر الأول بشكل مباشر على العرض النقدي، أما الثاني فيؤثر على الطلب النقدي من خلال تأثيره على المستوى العام للأسعار.

٢- قانون ساي للأسواق: لكي نفهم كيف تؤدي الاختلالات النقدية إلى اختلالات سلعية ينبغي أولاً أن نحيط بمقولة الاقتصادي الفرنسي جان بابتست ساي، المعروفة باسم «قانون ساي للأسواق» Say's Law of Markets. وطبقاً لهذا القانون، فإنه عندما ينتج أي فرد أكثر من احتياجاته فإنه إنما يفعل ذلك بهدف مبادلة الانتاج الزائد عن حاجته مع الآخرين. وبالتالي، فإن كمية السلع التي يعرضها كل فرد في السوق تساوي طلبه على السلع الأخرى ويرى الاقتصاديون الكلاسيك أن قانون ساي ينطبق على الاقتصاديات

النقدية انطباقه على الاقتصاديات العينية. ففي الاقتصاد النقدي، يفترض أيضاً أن الفرد لا يقوم بإنتاج ما يزيد عن حاجته ويبيع الفائض مقابل النقود إلا إذا كان يود الحصول على فائض إنتاج الآخرين، إذ بهذه النقود يستطيع شراء ذلك الفائض. ومعنى ذلك أن دخول النقود كوسيط في التبادل لا يؤثر على صحة قانون ساي. ومن ثم، فإن قانون ساي يضمن أن فائض طلب المجتمع على النقود يكون صفراً في جميع الظروف (Frazer & Yohe, 1966:84) أي أن التوازن النقدي دائم التحقق وأن ما يحدث له من اختلالات مجرد ظواهر عارضة لا تلبث أن تختفي.

وترتيباً على ذلك، فإنه يمكن القول بأن الاختلالات النقدية يقابلها اختلالات سلعية تكون مساوية لها في المقدار ومخالفة لها في الإشارة، ففائض الطلب النقدي يقابله ويساويه فائض في عرض السلع، وفائض العرض النقدي يقابله ويساويه فائض في الطلب على السلع، وأن هذه الاختلالات ظواهر قصيرة الأجل تختفي في المدى الطويل^(٣).

٣- سوق السلع غير الدولية: يذهب منهج التحليل النقدي لميزان المدفوعات إلى ضرورة أن يؤدي فائض الطلب النقدي إلى فائض خارجي، وأن يؤدي فائض العرض النقدي إلى عجز خارجي. ويرى (Rabin, 1979:1236) أن ذلك يفترض ضمناً أن سوق السلع غير الدولية في حالة توازن، إلا أن هذا الافتراض متشدد جداً ويكفي بدلاً منه، كما أوضح (الخضراوي، ١٩٨٤) أن تكون اختلالات سوق السلع غير الدولية أقل من الاختلالات النقدية المصاحبة حجماً والمختلفة عنها إشارة. وقد أوضح الخضراوي أنه إذا لم يتحقق ذلك فمن الممكن أن يتزامن وجود الفائض الخارجي مع فائض الطلب النقدي ووجود العجز الخارجي مع فائض العرض النقدي. وهذا عكس ما يذهب إليه المنهج النقدي.

وتفسير ذلك، تبعاً لما يقوله الخضراوي، أنه على فرض أن الاقتصاد يتكون من ثلاثة أسواق هي سوق النقد وسوق التعامل الخارجي وسوق السلع غير الدولية^(٤)، فإنه حين يكون هناك فائض عرض في سوق السلع غير الدولية يزيد عن فائض الطلب النقدي؛ فإن مقتضيات التوازن العام عند (فالراس) تتطلب أن يكون إجمالي فائض الطلب في الأسواق الثلاثة المذكورة مساوياً للصفر؛ الأمر الذي ينبغي معه أن يظهر سوق التعامل الخارجي فائض طلب يساوي الفرق بين فائض الطلب النقدي وفائض العرض في سوق السلع غير الدولية، وبذلك يتحقق العجز الخارجي على الرغم من وجود فائض في الطلب النقدي.

أما إذا كان هناك فائض طلب في سوق السلع غير الدولية يزيد عن فائض العرض النقدي، فإن الاستنتاج الحتمي في ضوء مقتضيات التوازن العام السالفة الذكر هو تحقق الفائض الخارجي على الرغم من وجود فائض في العرض النقدي.

النتائج المترتبة على التحليل النقدي لميزان المدفوعات

طبقاً للتحليل النقدي المتقدم لميزان المدفوعات تعتبر اختلالات ميزان المدفوعات ظواهر نقدية، بمعنى أنها تتحدد بفائض الطلب أو العرض النقدي. ولما كان ميزان المدفوعات يتكون من ثلاثة موازين فرعية هي الميزان التجاري وميزان الخدمات والتحويلات، ويمثلان معاً ميزان المعاملات الجارية Current account، وميزان المعاملات الرأسمالية Capital account، فإن التحليل النقدي لميزان المدفوعات يعني أن هذه الموازين الفرعية الثلاثة تتأثر بطريقة أو بأخرى بفائض الطلب أو العرض النقدي. ومع ذلك، فإن هذا المنهج في تحليله لميزان المدفوعات يركز على رصيد ميزان المدفوعات أو التغير في صافي الأصول الأجنبية كالذهب والنقد الأجنبي ومركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي والحسابات غير المقيمة، أي على ما هو أسفل الخط دون الاهتمام بما هو أعلاه^(٥). وبعبارة أخرى فهو لا يركز على القنوات والأسباب المؤدية إلى التغير في صافي هذه الأصول الأجنبية، أي لا يركز على ميزان المعاملات الجارية أو ميزان المعاملات الرأسمالية، وإنما على النتيجة العامة لكليهما، وإن كانت الفترة الأخيرة قد شهدت محاولات لتوضيح القنوات التي يزاو من خلالها الاختلال النقدي تأثيره على ميزان المدفوعات.

١- الاختلال النقدي يتسبب في الاختلال الخارجي: تشرح الاختلالات النقدية ما يحدث لميزان المدفوعات من اختلالات، وبالتحديد يعتبر فائض الطلب النقدي مسئولاً عن إحداث فائض بميزان المدفوعات. بينما ترجع مسئولية إحداث العجز بهذا الميزان إلى وجود فائض في العرض النقدي. وفي هذا الإطار، فإن وضع ميزان المدفوعات الخاص بدولة معينة يعتبر انعكاساً لقرارات بعض المقيمين فيها فيما يتعلق بزيادة أو إنقاص الأرصدة النقدية التي لديهم. ومرجع ذلك أنه في اقتصاد مفتوح، من شأن التباعد بين عرض الأرصدة النقدية المحلية والطلب على هذه الأرصدة أنه يولد إنفاقاً أقل مما يجب أو أزيد مما ينبغي على السلع الدولية مما يؤثر على ميزان المدفوعات أو أسواق النقد الأجنبي أو كليهما. وبالتالي فإن اتباع

سياسة نقدية تقضي بالتوسع في العرض النقدي بمعدل لا يتناسب مع الحفاظ على سعر الصرف الموجود يعتبر مسئولاً عما يعترى ميزان مدفوعات الدول من عجز، وإذا أريد تحقيق التوازن الخارجي، فإن هذه الأرصدة إما أن يتم التخلص منها مباشرة أو أن سعر الصرف سوف يتدهور ليحقق نفس الغاية ولكن بطريقة غير مباشرة. فالتوازن الخارجي يتطلب أن يرغب المقيمون في الاحتفاظ بالمعروض من الأرصدة النقدية^(٦).

٢- الاختلال الخارجي يعمل على تحقيق التوازن النقدي: ميزان المدفوعات هو القناة الرئيسية الموصلة إلى تحقيق واستمرار التوازن النقدي، أي تساوي الطلب على النقود مع المعروض منها. ومن ثم، فإن اختلالات ميزان المدفوعات ما هي إلا ظواهر ترتب على محاولة سوق النقد استعادة توازنه في اقتصاد مفتوح. فعلى سبيل المثال، عندما يزيد العرض النقدي المحلي عن الطلب المحلي على النقود، فإن الوحدات الاقتصادية في المجتمع، في محاولة لاستعادة أوضاعها التوازنية التي كانت موجودة من قبل، تقوم بالتصرف في فائض العرض النقدي باقتناء بعض السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات. وفي الدولة النامية، حيث يتميز الجهاز الانتاجي بالجمود وعدم المرونة وتتصف السوق المالية بضيق نطاقها وعدم كمالها ويعاني سوق العمل من نقص في المهارات، فإن الجانب الأكبر من فائض العرض النقدي سوف يؤدي إلى امتصاص جانب من السلع المعدة للتصدير فتقل الصادرات، وإلى زيادة الواردات، وشراء الأوراق المالية الأجنبية، واستقدام فنيين وخبراء ذوي مهارات غير متوفرة محلياً^(٧). ونتيجة لما يترتب على ذلك من عجز في ميزان مدفوعات الدولة، ينخفض صافي الأصول الأجنبية لدى الدولة، سواء عن طريق نقص أصولها الأجنبية أو زيادة التزاماتها الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي إلى أن يتحقق التوازن النقدي. ونخرج من ذلك بأن ميزان المدفوعات هو الكبح الذي يفرض باختلاله توازن سوق النقد في الاقتصاد المفتوح^(٨). ولكن كما سبق أن ذكرنا، فإن استمرار هذا الاختلال الخارجي يتوقف على استمرار الاختلال النقدي.

٣- أسباب الاختلال الخارجي ليست كلها نقدية: ولا يعني ما سبق أن أسباب اختلال ميزان المدفوعات تنحصر فقط في الأسباب ذات الطبيعة النقدية، فالتحليل النقدي لا يقرر أن جميع الاختلالات في ميزان المدفوعات تنشأ عن أسباب نقدية (Ruffin, 1979:292) هناك من الأسباب غير النقدية ما يمكن أن يؤدي أيضاً بميزان المدفوعات إلى الاختلال، إلا أن هذه الأسباب غير النقدية تحقق ذلك أيضاً من خلال تأثيرها على العلاقة بين الطلب على

النقود والعرض النقدي في المجتمع . ومن هذه الأسباب غير النقدية، ممارسة العديد من أدوات السياسة التجارية، كالرسوم الجمركية والقيود الكمية والرقابة على النقد ودعم الصادرات . . الخ، بهدف توليد احتياطات النقد الأجنبي أو حتى على الأقل عدم السماح لمثل هذه الاحتياطات بالانخفاض . ويقدم لنا فاتيا (Bhatia, 1982:37) تفسيراً لآثار تلك السياسات التجارية من المنظور النقدي لميزان المدفوعات . فالهدف الرئيسي لهذه السياسات هو الحد من توجيه النقد الأجنبي المتاح إلى الواردات ومن ثم، فإنه يترتب على اتباع الدولة لهذه السياسات أن ينخفض حجم الواردات على فرض ثبات أسعارها في الخارج، عن مستوى الواردات الذي كان يمكن أن يتحقق في حالة عدم وجود تلك السياسات . ومن شأن ذلك أن ترتفع الأسعار المحلية للسلع المستوردة، ويرتفع معها المستوى العام للأسعار بتأثير عملية إحلال السلع المحلية محل السلع الأجنبية التي أصبح عرضها يتميز بالقصور، ومع ارتفاع المستوى العام للأسعار تتآكل قيمة الأرصدة النقدية التي لدى الأفراد فيزيد طلبهم على النقود لتعويض قيمة هذا النقص . وفي حالة عدم التوسع في منح الائتمان المحلي، وهو أحد عناصر العرض النقدي، فإن هذا الارتفاع في الطلب على النقود يتم إشباعه عن طريق الخارج بزيادة الصادرات، مما يترتب عليه زيادة فائض ميزان المدفوعات أو تخفيض عجزه^(٩) .

٤- الاختلال الخارجي يمكن علاجه بالوسائل النقدية : تبدو أهمية التحليل النقدي لميزان المدفوعات في أنه يجعل من أدوات السياسة النقدية، كالعرض النقدي وسعر الصرف، أدوات فعالة في تحقيق التوازن الخارجي . فرغم أن هذا التحليل يقرر أن اختلالات ميزان المدفوعات ليس من الضروري أن ترجع إلى أسباب ذات طبيعة نقدية، إلا أنه يؤكد أن هذه الاختلالات يمكن علاجها بالوسائل النقدية . ولما كان عجز ميزان المدفوعات هو في التحليل النهائي نتيجة مترتبة على اتباع سياسة تقضي بالتوسع في العرض النقدي بمعدل لا يتناسب مع الحفاظ على سعر الصرف الموجود، فإن بالإمكان التخلص من الضغوط التي يعاني منها ميزان المدفوعات بأحد طريقتين : إما عن طريق تخفيض معدل التوسع في الائتمان المحلي، وإما بالتخلي عن سياسة سعر الصرف الثابت . ويتفق ذلك مع ما يقرره (Struthers, 1981:198).

القطاع الحكومي ومسئولية الاختلال في ميزان مدفوعات الدول النامية غير النفطية

ويخصص الإطار الذي يرسمه التحليل النقدي للعلاقة بين الاختلالات النقدية واختلالات ميزان المدفوعات - على النحو الذي سبق بيانه - دوراً مركزياً للقطاع الحكومي في تحقيق هذه الاختلالات خاصة في الدول النامية غير النفطية حيث تتزايد التزامات الحكومات نحو الوفاء بمتطلبات الدفاع والأمن القومي، وخطط التنمية الاقتصادية وتوفير مستلزمات الحياة للجماهير وتخفيف أعباء المعيشة عنهم. فهذا التزايد في الالتزامات من شأنه تزايد الانفاق العام. ومع عدم مواكبة الإيرادات السيادية لهذا التزايد في الانفاق العام يصبح العجز المالي، أي الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة، هو الخاصية التي تتسم بها ميزانية القطاع الحكومي في هذه الدول كما يظهر من الجدول رقم (١).

جدول (١)

عجز أو فائض ميزانية القطاع الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
في المجموعات الدولية الثلاث ١٩٧٢-١٩٨٣

السنة	الدول النامية غير النفطية	الدولة النامية النفطية	الدول الصناعية
١٩٧٢	٣,٥١ -	١,٢٢ -	١,٥١ -
١٩٧٣	٣,٣٠ -	٠,٥٠	١,٣٦ -
١٩٧٤	٣,٢١ -	٥,٧٦	١,٤٩ -
١٩٧٥	٤,٢٢ -	٠,٨٣	٤,٥٧ -
١٩٧٦	٤,٤١ -	٠,٣٣ -	٤,١٩ -
١٩٧٧	٣,٦٨ -	١,٢٦ -	٣,٣٥ -
١٩٧٨	٣,٥٠ -	٢,٣١ -	٣,٤١ -
١٩٧٩	٣,٢٥ -	٠,٨٧	٣,١٢ -
١٩٨٠	٣,٧٠ -	٠,١٩	٣,٥١ -
١٩٨١	٤,٩٩ -	٠,٨٣ -	٣,٩٩ -
١٩٨٢	٦,٣٠ -	٢,٤٩ -	٤,٤٢ -
١٩٨٣	٥,٧٣ -	٢,٤٧ -	٥,٧٨ -

المصدر: (IMF, FS-Year book, 1986. PP.144-145)

ملحوظة: العجز (-) والفائض (+).

ومما يزيد من هذا العجز في الدول النامية غير النفطية، أن استثمارات القطاع الخاص في هذه الدول ليست فقط عند مستويات منخفضة، ولكنها أيضا استثمارات غير منتجة، فهي تنحصر في الأراضي والعقارات وقطاع الخدمات وحسابات بالبنوك الأجنبية... الخ، ومثل هذا الوضع يضطر حكومات هذه الدول أن تلعب دوراً أكبر في التكوين الرأسمالي المحلي. والنتيجة هي أن عجز الميزانية العامة يتزايد تلقائياً مع التنمية لعدم مرونة الهيكل الضريبي لتغيرات الدخل، بسبب تحكم البيروقراطية المعوقة في أسلوب عمل الهيئات المسؤولة عن تحصيل الضرائب، ولاستغلال ذوي النفوذ سلطاتهم في التهرب من دفع الضرائب (Struthers, 1981:197).

وليس من شك في أن لهذا العجز تأثيره على العرض النقدي في المجتمع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويتوقف مدى التأثير على الطريقة المستخدمة في تمويل هذا العجز فإذا تم التمويل عن طريق الاقتراض من الداخل، وبخاصة من القطاع الخاص غير المصرفي أو من الخارج، فإن العرض النقدي لن يتأثر، ولكن إذا تم التمويل بالاقتراض من الجهاز المصرفي، فإن العرض النقدي - مع بقاء كل شيء آخر على ما هو عليه - يزيد حتماً.

ويقرر كل من أختار وويلفورد في دراستهما عن أثر العجز العام للمملكة المتحدة على أرصدها النقدية خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٦ م ما يلي:

"In a framework where monetary policy decisions are made independently of fiscal policy decisions, the monetary authorities, through the relevant credit policy decisions, determine the level of government debt purchases by the non-bank private sector, while the fiscal authorities are left to finance the residual.

... By contrast, if monetary policy is passive with respect to fiscal policy, credit policy decisions and the level of government debt purchases are directly linked to the deficit since the full amount of it must be financed by the monetary authorities."

(Akhtar & Wilford, 1979:3)

ويفهم من ذلك أنه إذا كانت القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية تتخذ بشكل مستقل عن قرارات السياسة المالية، فإن السلطات النقدية تستطيع، عن طريق قرارات السياسة

الائتمانية أن تحدد مستوى الدين الحكومي الذي يقوم القطاع الخاص غير المصرفي بشرائه، بينما يترك للسلطات المالية فرصة تمويل الباقي من هذا العجز. أما إذا لم تكن السياسة النقدية مستقلة عن السياسة المالية، فإن قرارات السياسة الائتمانية ومستوى مشتريات الدين الحكومي ترتبط مباشرة بحجم العجز في الميزانية العامة حيث يقع عبء تمويله بالكامل على السلطات النقدية. ومعنى ذلك أن حجم عجز القطاع الحكومي في هذه الحالة يعتبر من وجهة نظر السلطات النقدية من المعطيات، فإذا قررت السلطات المالية نفقات وإيرادات الحكومة، فإن على الجهاز المصرفي تمويل الفرق بينهما.

وتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية أمر شائع في الكثير من الدول النامية غير النفطية بحيث أن الصفة الغالبة على هذه الدول هي أن العجز في ميزانياتها العامة هو المحدد لحجم الائتمان المصرفي فيها. ويرجع ذلك إلى سببين: الأول: هو أن الغالبية العظمى من الدول النامية غير النفطية تعاني من عدم وجود أسواق محلية متطورة لرأس المال مما يؤدي إلى عدم التمكن من بيع كميات كبيرة من الدين العام إلى القطاع الخاص غير المصرفي (Khan & Knight, 1984:829) هو تناقص قدرة حكومات الدول النامية غير النفطية على الاقتراض من الخارج مع تزايد حجم مديونياتها الخارجية سواء من حيث مقاديرها المطلقة أو بالنسبة لدخولها أو صادراتها (Long, 1980:488). فتزايد المخاطر التي يتعرض لها المقرض مع تزايد حجم الدين الخارجي للدولة يجعل المقرض يحجم عن تقديم قروض لمثل هذه الدولة، وإن قبل فسيكون ذلك مقابل معدلات فائدة مرتفعة. فالدول النامية غير النفطية ذات المديونيات الكبيرة، رغم أنها لا تملك أية قوة للتأثير على معدلات الفائدة العالمية، إلا أنها في الغالب لا تكون قادرة على السحب من عرض أرصدة مكتمل المرونة عند معدل الفائدة العالمي السائد (Martone, 1979,120).

ومعنى ذلك أن دالة عرض الأرصدة الأجنبية المتاحة للاقتراض والتي تواجهها الدول النامية غير النفطية هي دالة متزايدة في معدل الفائدة ومتناقصة في حجم المديونية الخارجية لهذه الدول. وتعمل معدلات الفائدة العالية على رفع معدلات خدمة الدين في هذه الدول النامية غير النفطية مما يرهق اقتصادياتها (حسين، ١٩٨٢: ١٨). وأمام عقبات الاقتراض الداخلي من القطاع الخاص غير المصرفي وصعوبات الاقتراض الخارجي وأعبائه المتزايدة، فإن الطريق الوحيد المتبقي أمام حكومات الدول النامية غير النفطية لتمويل العجز هو

الاقتراض من الجهاز المصرفي، ومن هنا يتحدد حجم الائتمان بحجم العجز، لهذا السبب، فإن عجز الميزانية العامة في دول نامية غير نفطية يؤدي مباشرة - من خلال الائتمان المصرفي التابع - إلى زيادة العرض النقدي.

ونخلص من ذلك إلى أن التوسع في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي للقطاع الحكومي في الدول النامية غير النفطية يعكس القيود التي يواجهها هذا القطاع في تمويل انفاقه. وترجع هذه القيود بصفة أساسية إلى تزايد الانفاق العام، وعدم حساسية هيكل توليد الإيرادات للتغيرات الحادثة في الداخل، والتوسع البطيء للسوق المالية في الاقتصاد، وتزايد صعوبات الاقتراض الخارجي. ولما كان صافي مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاع الحكومي أحد محددات العرض النقدي، فإن تزايد عجز الميزانية العامة، في ضوء ما قيل عن الظروف المحيطة بوسائل تمويله، يعتبر هو المسئول بالدرجة الأولى عما يحدث للعرض النقدي من تزايد في الدول النامية غير النفطية. وعندما لا يستجيب الطلب المحلي على النقود، أو يستجيب ولكن بدرجة غير كافية، فإن فائض العرض النقدي سوف يؤدي إلى تدهور ميزان مدفوعات الدولة على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

اختبار العلاقة بين الاختلال النقدي واختلال ميزان المدفوعات

بينما سبق كيف أن اختلالات ميزان المدفوعات يمكن النظر إليها على أنها ظواهر نقدية تملئها عملية تكيف سوق النقد لمتطلبات التوازن بين الطلب على النقود وعرضها، وكيف أن هذا الإطار الذي يرسمه التحليل النقدي للعلاقة بين الاختلالات النقدية واختلالات ميزان المدفوعات يخصص دوراً مركزياً للقطاع الحكومي في تحقيق هذه الاختلالات خاصة في الدول النامية غير النفطية. حيث تتزايد صعوبات الاقتراض الخارجي وتلعب سوق المال المحلية دوراً هامشياً في تجميع مدخرات القطاع الخاص غير المصرفي، ولا يبقى هناك من وسيلة لتمويل عجز الميزانية العامة إلا الاقتراض من الجهاز المصرفي بكل ما لهذا الاقتراض من آثار محتملة على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد القومي في هذه الدول.

ويستفاد من التحليل النقدي السابق أنه للظروف الخاصة التي تميز الدول النامية غير النفطية عن غيرها من الدول الصناعية والدول النامية النفطية والتي تتمثل فيما تواجهه دول

المجموعة الأولى من قيود على عملية تمويل إنفاقها المتزايد، فإن العلاقة بين الاختلالات النقدية واختلالات موازين المدفوعات، والتي مؤداها أن الأولى تسبب الثانية، قد لا تنطبق على دول المجموعتين الأخرتين. ففي الدول الصناعية تتواجد سوق مالية واسعة النشاط على درجة عالية من الكفاءة والفعالية في تجميع المدخرات تمكنها من تمويل إنفاقها دون اللجوء إلى زيادة العرض النقدي إلا لدواعي الاستجابة لزيادة في الطلب على النقود، ولهذا فليس من المنتظر أن يترتب على تغير العرض النقدي في الدول الصناعية ظهور اختلالات نقدية تكون هي المسؤولة عن اختلالات موازين مدفوعات هذه الدول. ومن ثم، فإنه يتوقع بالنسبة لهذه الدول ألا تتواجد علاقة إحصائية قوية بين العوامل النقدية فيها واختلالات موازين مدفوعات.

ويختلف الحال مع الدول النامية النفطية، فالمكون الأساسي للعرض النقدي في هذه الدول هو صافي الأصول الأجنبية، أما الائتمان المحلي فإنه يلعب دوراً لا يكاد يذكر. ولما كان تزايد صافي الأصول الأجنبية يعني وجود فائض في ميزان المدفوعات فمن المنتظر في مثل هذه الحالة أن يقتزن تزايد العرض النقدي بالفائض الخارجي وقد يفسر ذلك بأحد تفسيرين: الأول، أن نمو العرض النقدي في هذه الدول يتم بمعدل أقل من معدل نمو الطلب على النقود، الأمر الذي يترتب عليه وجود عجز في السيولة المحلية يكون مسئولاً عن خلق هذا الفائض الخارجي. والثاني، أن نمو العرض النقدي يتم بمعدل أكبر من معدل نمو الطلب على النقود بما يكفل وجود فائض في السيولة المحلية إلا أن رد فعل وجود هذا الفائض في السيولة لدى أفراد هذه الدول لا يظهر إلا في الفترة التالية وعلى نحو ضعيف إذا ما قورن برد الفعل المماثل في الدول النامية غير النفطية. ونميل إلى الأخذ بالتفسير الأخير لواقعيته من حيث افتراض وجود فائض في السيولة المحلية في الدول النامية النفطية.

ومما سبق، فإن توقعاتنا المسبقة عما ستكون عليه العلاقة بين الاختلالات النقدية واختلالات ميزان المدفوعات تتلخص في أمرين: الأول، أن العلاقة بين هذين النوعين من الاختلالات هي علاقة عكسية، والثاني، أن هذه العلاقة أقوى في الدول النامية غير النفطية منها في الدول النامية النفطية والدول الصناعية. وقبل أن ننتقل إلى اختبار مدى صحة هذه التوقعات نبدأ أولاً في استعراض تطورات الاختلال الخارجي والاختلال النقدي في المجموعات الدولية الثلاث.

١- تطورات الاختلال الخارجي والاختلال النقدي :

سوف يقتصر استعراضنا لتطورات الاختلال الخارجي والاختلال النقدي في مجموعات الدول الثلاث السابق الإشارة إليها على الفترة ١٩٦٨-١٩٨٣ وهي الفترة التي أتاحت لنا بيانات عنها من خلال الاحصاءات المالية الدولية International Financial statistics

جدول (٢)

تطورات ميزان المدفوعات والعرض النقدي والناتج المحلي الاجمالي

السنة	الدول النامية غير النفطية			الدول النامية النفطية			الدول الصناعية		
	فائض ميزان المدفوعات بليون س.خ	العرض النقدي %	الناتج المحلي الاجمالي %	فائض ميزان المدفوعات بليون س.خ	العرض النقدي %	الناتج المحلي الاجمالي %	فائض ميزان المدفوعات بليون س.خ	العرض النقدي %	الناتج المحلي الاجمالي %
١٩٦٨	٣,٢-	١٨,٢	٥,٥٩	١,١	٧,٥	١٢,٧٥	٥,٦	١٠,٥	٧,١٨
١٩٦٩	٣,١-	١٨,٦	١٢,٤١	٠,٩	٢٩,٧	١٤,٤٨	٩,٦	٩,١	٩,٨٤
١٩٧٠	٦,٠-	١٦,٣	١٠,٤٧	١,٠	٢١,٧	١٠,٧٢	٩,٨	٧,٢	٩,٢٢
١٩٧١	٧,٤-	١٧,٥	٩,٩٥	٢,٢	٢٠,٣	١٦,٦٠	١٤,٤	١٢,٥	١١,١٧
١٩٧٢	١,٠-	٢٢,١	٩,٩٤	٢,٣	٢٧,١	١٨,٤٣	١٣,٩	١٣,٧	١٦,١٨
١٩٧٣	٣,١-	٢,٧	٢٥,٧٢	٣,٦	٢٧,٦	٣٨,٥٧	٧,٩	١٢,٦	٢٠,٨٩
١٩٧٤	١٤,٢-	٢٩,٣	٢٣,٠٥	٣٩,٧	٤٠,٧	٨٧,٢٤	٥,٩-	١٠,٧	١٠,٦٥
١٩٧٥	١٦,٦-	٢٥,٧	١٠,٠٥	٢٢,٥	٤٦,١	١٧,٠٩	١,٢-	١١,٤	١١,٩٥
١٩٧٦	٥,١-	٣٧,٤	٨,٩٤	٢٥,٤	٤٥,٢	٢١,٥١	٣,٨-	١٣,٣	٨,٣٢
١٩٧٧	٩,٠-	٣٦,٧	١٣,٠٦	٢٨,٧	٣٤,٥	١٧,٧٣	٣,٥	١٢,١	١٢,٩٦
١٩٧٨	٧,٤-	٣٦,٠	١٩,٠٠	٩,٦	٢٤,٤	٨,٧٢	٢,٤	١٠,٤	٢٠,٤٦
١٩٧٩	١٩,٩-	٣٦,٨	٢١,٢٦	٤١,٥	١٨,٦	٢١,٠٤	٢٤,٨-	١٠,٣	١٤,٢٤
١٩٨٠	٢٥,١-	٣٨,٤	١٨,٢٧	٥٩,٣	٢٥,٥	٢٨,٢٤	١٣,٣-	٩,٥	١٠,٧١
١٩٨١	٣١,٢-	٣٧,٨	٥,١٧	١٨,٥	٢٢,٧	٩,١٠	٥,٥	٩,٢	١,١٣
١٩٨٢	٣٨,٨-	٤١,٦	٧,٦١-	١٢,٣-	١٩,٢	٠,٧٠-	٢٠,١-	١٠,٤	١,٠٩-
١٩٨٣	٣٣,٧-	٤٦,٢	٦,٦١-	٧,٠	١١,٦	٠,٤٦-	٢٨,٤	١٢,١	٢,٤٥

ملحوظة: تم الحصول على فائض ميزان المدفوعات من (IMF, Supplement on Balance of Payments, 1984:7) وهو يمثل مجموع فائض ميزان المعاملات الجارية (السطر A) ناقصا التحويلات غير التعويضية (السطر A-3) ومضافا إلى الناتج صافي التدفقات الرأسمالية القادمة الطويلة الأجل (السطر B) والقصيرة الأجل (السطر C). لاحظ أن الفائض السالب هو عجز.

كما تم الحصول على معدل النمو السنوي للعرض النقدي (ن.م) من (IMF, IFS-Year book, 1984:80-81).

أما معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي فقد حسب بمعرفة الباحث باستخدام بيانات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية المنشورة في (IMF, Supplement on Output, B, 1984:2-3) وذلك باستخدام المعادلة التالية $(Y_t - Y_{t-1}) / Y_{t-1}$ حيث Y_{t-1} هي الناتج المحلي الاجمالي في السنة السابقة.

لصندوق النقد الدولي والملاحق المختلفة التي يصدرها من آن لآخر. ويصور الجدول رقم (٢) تطورات فائض ميزان المدفوعات بالبلين حقوق سحب خاصة (ح س خ) خلال الفترة المذكورة، ومعدلات النمو السنوية للمعروض من النقود وأشباه النقود (ن)، وكذلك معدلات النمو السنوية للنتائج المحلي الاجمالي في مجموعات الدول الثلاث.

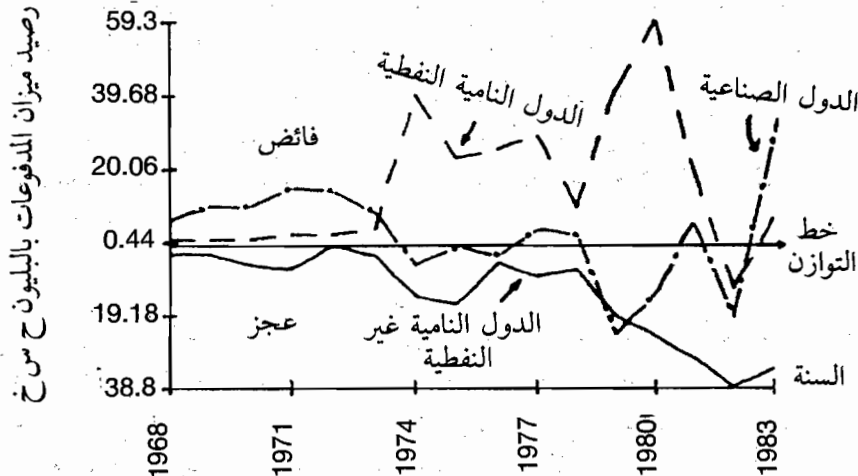
ويتضح من الشكل رقم (٢)، الذي يصور بطريقة يسهل تتبعها بيانات المجموعات الدولية الثلاث الخاصة بفائض ميزان المدفوعات في كل منها، أن ميزان مدفوعات الدول النامية النفطية لم يعرف ظاهرة العجز إلا في عام ١٩٨٢ وهو العام الذي شهد انخفاضاً في الطلب العالمي على النفط. ويلاحظ خلال الفترة ٧٢-١٩٨١، أن السنوات التي شهدت ارتفاعاً في فائض ميزان الدول النامية النفطية هي نفس السنوات التي شهدت انخفاض هذا الفائض أو حدوث العجز في ميزان مدفوعات الدول الصناعية، كما أن السنوات التي شهدت انخفاضاً في فائض ميزان مدفوعات الدول النامية النفطية هي نفس السنوات التي شهدت تحسناً في ميزان الدول الصناعية. فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٧٤ وصل فائض الدول النامية النفطية إلى ٣٩,٧ بليون ح س خ بعد أن كان ٣,٦ بليوناً في عام ١٩٧٣ وبالمقابل حققت الدول الصناعية في عام ١٩٧٤ عجزاً قدره ٥٩,٣ بليون ح س خ بعد أن كان هناك فائض في عام ١٩٧٣ قدره ٧,٩ بليوناً. وتتجلى نفس الظاهرة في عام ١٩٧٩ بالمقارنة مع ١٩٧٨. أما حين انخفض فائض الدول النامية النفطية من ٥٩,٣ بليون ح س خ في عام ١٩٨٠ إلى ١٨,٥ بليوناً في عام ١٩٨١، نجد أن الدول الصناعية قد حققت عام ١٩٨١ فائضاً قدره ٥,٥ بليون ح س خ بعد أن كان لديها عجز قدره ١٣,٣ بليوناً. ولهذا يمكن القول أنه خلال الفترة ٧٢-١٩٨١ سادت علاقة ارتباط عكسي قوي بين اقتصاديات هاتين المجموعتين من الدول، فتحسن وضع ميزان مدفوعات إحدهما كان على حساب وضع ميزان مدفوعات المجموعة الأخرى. وبحساب معامل الارتباط البسيط بين رصيد ميزان مدفوعات الدول النامية النفطية ونظيره للدول الصناعية خلال الفترة ٧٢-١٩٨١ نجد أنه -٠,٨٢.

وبالنسبة لاقتصاديات الدول النامية غير النفطية، فمن الواضح أنها قد عانت خلال الفترة ٦٨-١٩٨٣ من عجز في ميزان مدفوعاتها، وأن هذا العجز كان بصفة عامة في تزايد مستمر طوال تلك الفترة إذ ارتفع من ٣,٢ بليون ح س خ في عام ١٩٦٨ إلى ٣٨,٨ بليوناً في عام ١٩٨٢. ويستثنى من هذا الاتجاه عام ١٩٧٢ حيث هبط العجز إلى بليون واحد بعد

أن كان ٧,٤ بليوناً، وكذلك عام ١٩٧٦ حيث هبط العجز إلى ١,٥ بليون ح س خ بعد أن كان ١٦,٦ بليوناً. كما يلاحظ من الشكل رقم (٢) أن هذه الاقتصاديات بصفة عامة، تتأثر طردياً باقتصاديات الدول الصناعية إذ يبلغ معامل الارتباط بين رصيد ميزان المدفوعات للدول النامية غير النفطية ومثيله للدول الصناعية خلال الفترة محل البحث ٠,٣، وإن كان نمط استجابتها لهذا التأثير ليس مستمراً ولا سريعاً كما هو الحال بالنسبة للدول النامية النفطية، مما يعني أن هناك عوامل أخرى داخلية في هذه الدول غير النفطية لها تأثيرها على معاملاتها الدولية بالإضافة إلى تأثير العوامل الخارجية. وليس من شك في أن الافراط في التوسع النقدي بمعدلات تتجاوز معدلات نمو الطلب على النقود في هذه الدول هو أحد هذه العوامل بل وأهمها كما سيرد.

ولتقدير سرعة استجابة كل من اقتصاديات الدول النامية غير النفطية والدول النامية النفطية لاقتصاديات الدول الصناعية، فإننا نحتاج إلى تقدير معادلتين انحدار، إحداها للدول النامية غير النفطية، والأخرى للدول النامية النفطية. المتغير التابع في المعادلة الأولى

الشكل رقم (٢): تطورات رصيد ميزان المدفوعات للمجموعات الثلاث ١٩٦٨-١٩٨٣



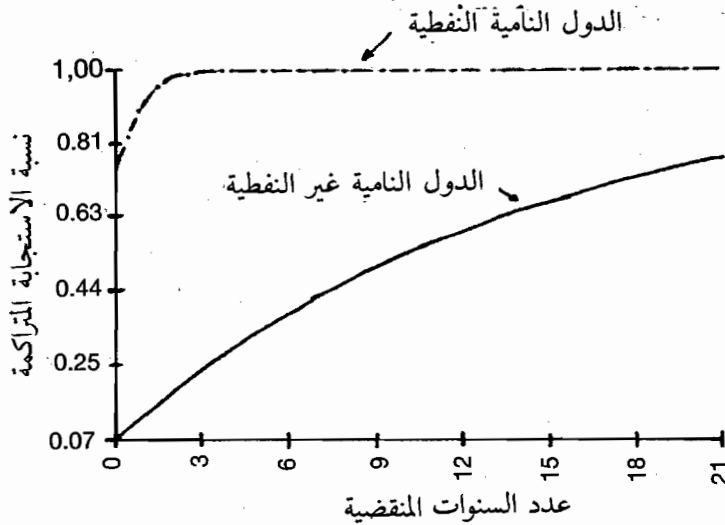
هو رصيد ميزان مدفوعات الدول النامية غير النفطية في السنة الحالية، أما المتغيرات المستقلة فهي رصيد ميزان مدفوعات الدول الصناعية في السنة الحالية ورصيد ميزان مدفوعات الدول النامية غير النفطية في السنة السابقة. وتحتوي المعادلة الثانية المتغيرات الماثلة للدول النامية النفطية إضافة إلى متغيرات الدول الصناعية. ومن المعروف أن المعامل المقدر لرصيد ميزان المدفوعات في السنة السابقة يمثل سرعة استجابة رصيد ميزان المدفوعات في السنة الحالية للمتغيرات التي تطرأ على رصيد ميزان مدفوعات الدول الصناعية في السنة الحالية وجميع السنوات السابقة (Kmenta, 1971:473-477). وإذا أشرنا إلى هذا المعامل بالرمز (ع)، فإن نسبة الاستجابة في السنة (ن) تقدر بالمعادلة (١ - ع) ع^٥. وتتراوح قيمة (ع) بين الصفر والواحد الصحيح. ولذلك حين تقترب قيمة (ع) من الصفر، فإن سرعة الاستجابة تزيد، أما حين تقترب من الواحد فإن هذه السرعة تقل.

وبتقدير معادلتين الانحدار المذكورتين باستخدام البيانات المتاحة في الجدول رقم (٢) عن الفترة ١٩٨٣-٦٩، فإننا نجد أن (ع) للدول النامية غير النفطية هي ٠,٩٣٣، بخطأ معياري قدره ٠,١٢٩، وأنها للدول النامية النفطية هي ٠,٢٥٧، بخطأ معياري قدره ٠,٢٦١. ويتضح من ذلك أن الدول النامية غير النفطية أبطأ في الاستجابة لما يحدث في الاقتصاديات الصناعية من تغيرات عن الدول النامية النفطية حيث أن ٠,٩٣٣ أكبر من ٠,٢٥٧. ويوضح الشكل رقم (٣) نسبة الاستجابة المتراكمة مع مرور السنوات في كل من الدول النامية غير النفطية والدول النامية النفطية، حيث استخدم في حساب هذه النسبة المعادلة

المعادلة
$$\sum_{r=0}^{n-1} (1 - \epsilon)^r$$
 ويتضح من هذا الشكل أن استجابة الدول النامية النفطية تكتمل (أي تقترب من الواحد الصحيح) في وقت أقصر مما يتطلبه احتمال الاستجابة في الدول النامية غير النفطية.

ويعكس الاختلاف بين الدول النامية غير النفطية والدول النامية النفطية في نمط استجابتها لاقتصاديات الدول الصناعية، من حيث اتجاهه، تفاوت مركزية الاحتكاريين عند التعامل مع الدول الصناعية. فبينما تمتعت الدول النامية النفطية في تعاملها مع الدول الصناعية بقوة احتكارية استمدتها من إنشائها لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)

الشكل رقم (٣)
نسبة الاستجابة المتراكمة في الدول النامية النفطية وغير النفطية



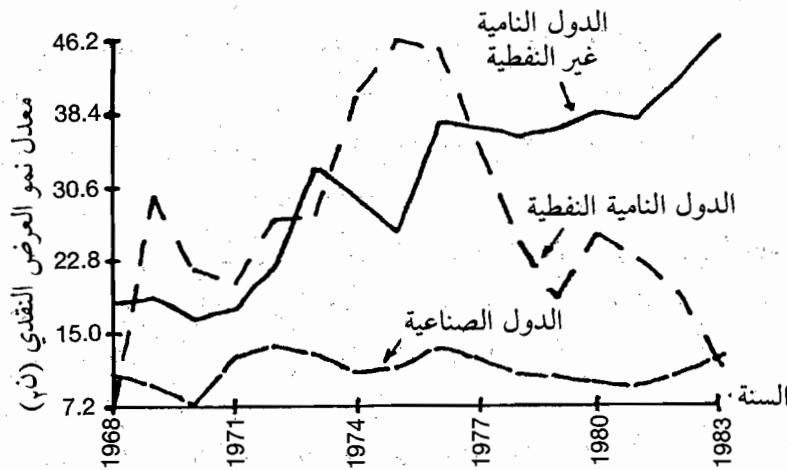
والعمل من خلالها، فإن الدول النامية غير النفطية لم تحظ بمثل هذا الوضع الاحتكاري في تعاملها مع الدول الصناعية.

أما اختلاف نمط الاستجابة بين هاتين المجموعتين من حيث استمراره وسرعته، فيرجع إلى تفاوتهما في أمرين: الأول، هو حجم تعامل كل منهما مع الدول الصناعية وبالتحديد نصيب الدول الصناعية من التجارة الخارجية لكل منهما، والثاني، هو دور العوامل الداخلية في كل منهما. فبالنسبة للأمر الأول، نجد أن نصيب الدول الصناعية في تجارة الدول النامية النفطية يفوق نصيبها في تجارة الدول النامية غير النفطية فخلال الفترة (١٩٨٣-٦٨)، كان نصيب الدول الصناعية في المتوسط من تجارة المجموعة الأولى ٨٠٪ بينما بلغ هذا النصيب في المتوسط من تجارة المجموعة الثانية ٥٥٪. وبالنسبة للأمر الثاني، فإنه كما ذكرنا، هناك في الدول النامية غير النفطية عوامل داخلية تلعب دوراً مع العوامل الخارجية في التأثير على معاملاتها الدولية، أما في الدول النامية النفطية فمعظم التأثير، إن لم يكن كله، للعوامل الخارجية شأنها في ذلك شأن كل اقتصاد أحادي الإنتاج.

ويوضح الشكل رقم (٤) تطور معدلات النمو السنوية للعرض النقدي (ن) في المجموعات الدولية الثلاث خلال الفترة ١٩٨٣-٦٨، حيث يظهر منه بجلاء تميز الدول النامية غير النفطية بخاصية التوسع في العرض النقدي بمعدلات متزايدة. وحين نقارن هذا الشكل بالشكل رقم (٢)، نلاحظ بصفة عامة أنه في الوقت الذي يتجه معدل نمو العرض النقدي في الدول النامية غير النفطية إلى التزايد، فإن عجز ميزان مدفوعات هذه الدول أيضاً يتزايد. ولا توضح المقارنة مثل هذه العلاقة الواضحة بالنسبة للمجموعتين الأخريين من الدول. وبحساب معامل الارتباط البسيط بين فائض ميزان المدفوعات (وهو المؤشر المستخدم في هذه الدراسة للدلالة على الاختلال الخارجي) ومعدل نمو العرض النقدي في العام السابق لكل من المجموعات الدولية الثلاث، نجد أن هذا المعامل في الدول النامية غير النفطية هو -٠,٧٧، وفي الدول النامية النفطية هو ٠,٢٢، وفي الدول الصناعية هو ٠,٠١. وبينما نجد أن الارتباط بين الفائض والنمو النقدي قوي وعكسي في حالة الدول النامية غير النفطية، وهو ما يؤكد مسئولية التوسع النقدي في هذه الدول عن العجز في معاملاتها الدولية، فإن الارتباط بين هاتين الظاهرتين في الدول النامية النفطية والدول الصناعية ليس فقط ضعيفاً وإنما أيضاً طردي.

الشكل رقم (٤)

تطور معدلات نمو العرض النقدي (ن) في المجموعات الثلاث ١٩٨٣-١٩٦٨



وقبل أن يذهب القاريء بعيداً في استنتاجاته حول العلاقة الطردية بين نمو العرض النقدي وفائض ميزان المدفوعات في الدول النامية النفطية والدول الصناعية، نذكر بأن العامل المحدد لاتجاهات رصيد ميزان المدفوعات، طبقاً للمنهج النقدي، ليس نمو العرض النقدي في حد ذاته، وإنما ما يترتب على ذلك النمو من وجود اختلال في السوق النقدي، أي اختلاف الكمية المعروضة من النقود عن الكمية المطلوبة منها. وبحساب فائض السيولة المحلية (الاختلال النقدي) من بيانات الجدول رقم (٢)، باعتباره تقريباً، كما سيرد الفرق بين معدل نمو العرض النقدي في العام السابق ومعدل نمو الناتج المحلي بأسعار السوق، وإيجاد معامل الارتباط بينه وبين فائض ميزان المدفوعات في المجموعات الدولية الثلاث، نجد أن هذا المعامل في الدول النامية غير النفطية -٠,٨٦، وفي الدول النامية النفطية -٠,٣٥، وفي الدول الصناعية -٠,٠٤. وتؤكد هذه النتائج المبدئية من حيث الإشارة السالبة استنتاجات منهج التحليل النقدي الخاصة بالعلاقة العكسية بين فائض السيولة المحلية وفائض ميزان المدفوعات. كما أنها تؤكد من حيث الحجم صحة توقعاتنا الخاصة بقوة هذه العلاقة في الدول النامية غير النفطية على نحو خاص.

٢- اختبار العلاقة بين الاختلال الخارجي والاختلال النقدي:

لاختبار العلاقة بين الاختلال الخارجي والاختلال النقدي في المجموعات الدولية الثلاث، يتطلب الأمر صياغة نموذج يصور هذه العلاقة، وتقدير معاملات هذا النموذج بإحدى طرق الاقتصاد القياسي، ثم اختبار مقدرة المتغيرات النقدية لمتغيرات مستقلة على شرح وتفسير تطور رصيد ميزان المدفوعات كمتغير تابع يقيس الاختلال الخارجي وذلك على النحو الذي رسمه منهج التحليل النقدي.

ويستند النموذج المستخدم في هذه الدراسة إلى الاطار النظري لمنهج التحليل النقدي لميزان المدفوعات، ويحاول إبراز العنصر الرئيس في هذا المنهج وهو أن النقود تلعب دوراً هاماً في خلق الاختلالات الخارجية. ويحتاج اشتقاق المعادلة الأساسية بين الاختلال الخارجي والاختلال النقدي، تمهيداً لتقديرها، إلى مطابقة العرض النقدي ومطابقة ميزان المدفوعات. وتنص المطابقة الأولى على أن العرض النقدي (S) يتكون من مجموع الائتمان

المحلي (C) وصافي الأصول الأجنبية (F) ، أي أن :

$$S = C + F \quad (١) \text{ المعادلة رقم}$$

ومن ثم ، فإن التغير في العرض النقدي (ΔS) يتحقق نتيجة للتغير في حجم الائتمان المحلي (ΔC) و/أو التغير في صافي الأصول الأجنبية (ΔF) ، ولذلك فإن :

$$\Delta F = -\Delta C + \Delta S \quad (٢) \text{ المعادلة رقم}$$

ولكن التغير في صافي الأصول الأجنبية (ΔF) هو رصيد ميزان المدفوعات ، أي أنه يساوي مجموع رصيد ميزان المعاملات الجارية ($X-M$) ورصيد ميزان المعاملات الرأسمالية (K) ، ومن ثم فإن :

$$(X-M) + K = -\Delta C + \Delta S \quad (٣) \text{ المعادلة رقم}$$

ولما كان توازن سوق النقد يتطلب أن يتساوى الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية (D) مع الكمية المعروضة من هذه الأرصدة (S) ، أي أن $S = D$ ، فإن توازن هذا السوق على مستوى التدفقات لا الأرصدة يتطلب أن يكون :

$$\Delta S = \Delta D \quad (٤) \text{ المعادلة رقم}$$

وبالتعويض بهذه المعادلة في المعادلة رقم (٣) ، نجد أن :

$$(X - M) + K = -\Delta C + \Delta D \quad (٥) \text{ المعادلة رقم}$$

ويتضح من هذه المعادلة أن تزايد الائتمان المحلي يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات ، بينما يؤدي تزايد الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية إلى تحسن هذا الميزان . ويطلق على المعادلة رقم (٥) «المعادلة الأساسية للمنهج النقدي» (Montiel, 1984:686).

وبذلك تكون العلاقة الأساسية بين الاختلال الخارجي (مقاسا باختلال ميزان المعاملات الجارية زائداً اختلال ميزان المعاملات الرأسمالية) والاختلال النقدي (مقاسا بالفرق بين التغير في حجم الائتمان المحلي والتغير في الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية) في شكل قابل للتقدير هي :

$$\text{المعادلة رقم (٦)} \quad (X - M + K = \beta_0 + \beta_1(\Delta C - \Delta D); \beta_1 < 0)$$

ولكن رغم وصولنا إلى هذه المرحلة في صياغة المعادلة الأساسية المطلوب تقديرها فلا تزال أمامنا ثلاث نقاط تحتاج إلى التحديد. تتعلق النقطة الأولى بالبعد الزمني للمتغيرات التي تحتويها هذه المعادلة، وتتعلق الثانية بكيفية تقدير الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية. أما النقطة الثالثة فتختص بالمتغيرات التي ستستخدم بالفعل في عملية التقدير.

وفيما يتعلق بالبعد الزمني للمتغيرات التي تحتويها المعادلة الأساسية، فمن المتوقع أن تنقضي فترة زمنية بين حدوث الاختلال النقدي وبين ظهور أثره في شكل اختلال خارجي. وإذا افترضنا أن هذه الفترة الزمنية مدتها عام، وهو افتراض معقول، فيمكن القول إن الاختلال الخارجي في السنة (t) يتأثر بالاختلال النقدي في السنة (t-1). ومن ناحية أخرى، فإن مقدار الاختلال النقدي، الذي ينتظر أن يكون له تأثير فعال على الاختلال الخارجي، يتحدد على أساس الاحتياجات المتوقعة للمتعاملين من الأرصدة النقدية وليس على أساس احتياجاتهم الحالية منها. ويرجع ذلك إلى أنه إذا توقع هؤلاء المتعاملون أن تزيد احتياجاتهم المستقبلية بمقدار ما طرأ على حجم الائتمان المحلي من زيادة، فليس من المنتظر أن يكون للتغير في حجم الائتمان أثر على ميزان المدفوعات حتى وإن كان هذا التغير أكبر من التغير في الطلب على الأرصدة النقدية في الفترة الحالية. وفي ضوء هذه الاعتبارات، فإن المعادلة الأساسية تأخذ الشكل التالي:

$$\text{المعادلة رقم (٧)} \quad (X-M)_t + k_t = \beta_0 + \beta_1 (\Delta C_{t-1} - \Delta D_{t-1}^e)$$

حيث تمثل (ΔD_{t-1}^e) التغير في الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية المتوقع للفترة (t) والذي يتحدد في الفترة (t-1). وإذا كان هذا التغير المتوقع في الطلب يتحدد طبقاً لفرضية التوقعات الرشيدة rational expectations hypothesis فإنه يكون مساوياً للتغير المتحقق في الفترة

$$(t), \text{ أي أن } \Delta D_{t-1}^e = \Delta D_t$$

. وبذلك تصبح المعادلة الأساسية كما يلي:

$$\text{المعادلة رقم (٨)} \quad (X - M)_t + K_t = \beta_0 + \beta_1 (\Delta C_{t-1} - \Delta D_t)$$

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، فإن الاختبار المزمع إجراؤه يستند على مفهوم الاختلال

النقدي، ولذلك فاللجوء إلى التقدير المباشر لدالة الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية، الذي يفترض توازن سوق النقد، يهدم هذا الاختبار من أساسه لأنه يفرغه من مضمونه. وللتغلب على هذه المشكلة فسوف نقوم بإدماج هذه الدالة في العلاقة الأساسية المراد اختبارها. ويترتب على ذلك استحالة فصل اختبار هذه المعادلة الأساسية عن تقدير دالة الطلب على النقود. وسوف نفترض للتبسيط أن دالة الطلب على النقود تأخذ الشكل التالي:

$$D = aY\beta_2; \beta > 0 \quad (٩)$$

حيث Y = الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق، β_2 = المرونة الدخلية للطلب على الأرصدة النقدية الاسمية. وجدير بالذكر أنه إذا كانت β_2 تساوي الواحد الصحيح فإن هذه الدالة تصبح دالة كميرج للطلب على النقود Cambridge function of demand for money حيث تمثل (a) في هذه الحالة مقلوب سرعة تداول النقود (Ruffin, 1979:296) ويكون التغير في الطلب على الأرصدة النقدية هو:

$$\Delta D = \beta_2 DY^\circ \quad (١٠)$$

حيث (Y) هي معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق. وتلاحظ أن معدل النمو السنوي للطلب على الأرصدة النقدية الاسمية (D°) يساوي حاصل ضرب المرونة الدخلية للطلب على النقود في معدل النمو السنوي للناتج المحلي، أي أن:

$$D^\circ = \beta_2 Y^\circ \quad (١١)$$

وبالتعويض بمعادلة تغير الطلب على النقود (المعادلة رقم ١٠) في المعادلة الأساسية (المعادلة رقم ٨)، فإن الأخيرة تصبح:

$$(X-M)_t + K_t = \beta_0 + \beta_1 (\Delta C_{t-1} - \beta_2 D_t Y_t) \quad (١٢)$$

ولنتنقل الآن إلى النقطة الثالثة والأخيرة وهي الخاصة بالمتغيرات التي ستستخدم بالفعل في عملية تقدير هذه العلاقة الأساسية بعد أن وصلنا إلى هذه المرحلة في صياغتها. كما يظهر من المعادلة رقم (١٢)، فإن البيانات المطلوبة للتقدير تتعلق بفائض ميزان المدفوعات، والتغير في حجم الائتمان المحلي، والطلب على النقود، ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي، وذلك للمجموعات الدولية الثلاث وهي الدول النامية غير النفطية والدول

النامية النفطية والدول الصناعية. وينشر صندوق النقد الدولي بيانات عن رصيد المعاملات الجارية وصافي التدفقات الرأسمالية القصيرة والطويلة الأجل وهي تغطي فقط الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٣. وطبقا لتعريف الصندوق، فإن رصيد المعاملات الجارية يشتمل، إضافة إلى الصادرات والواردات من السلع والخدمات، على التحويلات غير التعويضية Unrequited transfers. وسوف نقوم باستبعاد هذه التحويلات على أساس أنها ليست وليدة الاختلالات النقدية. كما ينشر الصندوق بيانات عن الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق للمجموعات الدولية الثلاث، ومن الممكن حساب معدلات النمو السنوية من هذه البيانات وذلك باستخدام المعادلة:

$$y_t^0 = (Y_t - Y_{t-1}) / Y_{t-1}$$

وفيما يختص بالتغير في حجم الائتمان المحلي، لا توجد بيانات على مستوى المجموعات الدولية الثلاث. وينشر صندوق النقد بيانات عن معدل النمو السنوي للعرض النقدي (ن٤). وسوف نستخدم هذه المعادلات على أساس أنها تعكس معدلات النمو السنوية للائتمان المحلي. وإذا كنا سنستخدم معدلات نمو العرض النقدي كتقريب لمعدلات نمو الائتمان، فإن ذلك يتطلب منا استبدال التغير في الطلب على النقود بمعدلات نمو هذا الطلب المعادلة رقم (١). وبذلك تصبح المعادلة الأساسية في صورتها النهائية التي تخضع للتقدير هي:

المعادلة رقم (١٣)

$$(X-M)_t + K_t = \delta_0 + \delta_1 C_{t-1}^0 + \delta_2 y_t^0 + e_t$$

$$\begin{cases} \delta_0 (= \beta_0) \geq 0 \\ \delta_1 (= \beta_1) < 0 \\ \delta_2 (= -\beta_1 \beta_2) > 0 \end{cases}$$

حيث (e_t) متغير عشوائي يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط صفر وتباين ثابت. ويقدم الجدول رقم (٣) النتائج التي أسفرت عنها عملية تقدير معاملات المعادلة رقم (١٣) بطريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square method باستخدام بيانات الجدول رقم (٣) (١٠).

وباستعراض هذه النتائج من الناحية الاحصائية، نجد أن معدل نمو الائتمان

المحلي، كما يقيسه معدل نمو العرض النقدي (ن)، ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (وهو المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار) تفسر من سلوك فائض ميزان المدفوعات (وهو المتغير التابع في تلك المعادلة)، كما يوضح معامل التحديد (R)، ما نسبته ٧٦٪ في حالة الدول النامية غير النفطية، و ٢١٪ في حالة الدول النامية النفطية، وصفر٪ في حالة الدول الصناعية. وبإجراء اختبار فيشر، وجد أن العلاقة بين الاختلال النقدي والاختلال الخارجي لا تقوم بشكل جوهري إلا بالنسبة للدول النامية غير النفطية حيث كان الاحصاء (F)، وهو يساوي ١٨,٩٠، أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ١٪، وهي تساوي ٧,٢١. كما يظهر من قيم الاحصاء (ت) الموجودة بين الأقواس أسفل كل معلمة، أن المعادلة الوحيدة التي تقل فيها قيمة المعلمة المصاحبة لمعدل نمو الائتمان المحلي، أي δ_1 ، عن الصفر عند مستوى معنوية ١٪ هي معادلة الدول النامية غير النفطية. ومعنى ذلك أن نمو الائتمان المحلي يلعب في هذه الدول دوراً لا يمكن إنكار أثره على تطور معاملاتها مع العالم الخارجي.

أما من الناحية الاقتصادية، فمن الواضح أن إشارات المعلومات المقدرة تتفق مع الاشارات المتوقعة المستمدة من منهج التحليل النقدي. وفي ذلك دلالة على صحة استنتاجات هذا المنهج المتمثلة في أن تزايد الائتمان المحلي في السنة الماضية (مقاساً بمعدل نمو العرض النقدي في تلك السنة) يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات في السنة الحالية، وفي أن توقع تزايد الطلب النقدي للعام الحالي (مقاساً بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، في ذلك العام) يؤدي إلى تحسن هذا الميزان. ومن الملاحظ أن استجابة ميزان المدفوعات لزيادة في الائتمان المحلي قدرها ١٪ تختلف بين المجموعات الدولية الثلاث، فبينما تؤدي إلى تدهور ميزان مدفوعات الدول النامية غير النفطية بما قيمته ٨٤٦ مليون ح س خ، فإنها تؤدي إلى تدهوره في الدول النامية النفطية بما قيمته ٨٨ مليون ح س خ، وفي الدول الصناعية بما قيمته ١٤٨ مليون ح س خ. ومعنى ذلك، أن تأثير نمو الائتمان المحلي في الدول النامية غير النفطية لا يقل بشكل جوهري عن الصفر فقط، كما أظهر اختبار (ت)، وإنما أيضاً يفوق مثيله في الدول الأخرى. ويترتب على ذلك أن الحد الأدنى المطلوب أن يزيد به معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، حتى لا يكون هناك مزيد من الاحتلال في ميزان المدفوعات، يزيد في حالة الدول النامية غير النفطية عنه في حالة الدول الأخرى. فعندما يزيد الائتمان المحلي بنسبة ١٪؛ فإن الحد الأدنى الذي ينبغي أن يزيد به الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية

نتائج تقدير العلاقة بين الاختلال النقدي والاختلال الخارجي ١٩٨٣-١٩٦٩
جدول (٣)
المتغير التابع : $X_t + K_t$

المجموعة الدولية	معادلة الثابت	معادلة $\delta_1 = \beta_1$	معادلة $\delta_2 = \beta_1 \beta_2$	معامل التحديد	احصاء فيشر	احصاء درين-واتسون	الخطأ المعياري	درجات الحرية	ملاحظات
الدول النامية غير النفطية	$\delta = \beta_1$ ٤,٨٤٣ (٠,٥٣١)	$\delta_1 = \beta_1$ ٠,٨٤٦- (٢,٩٧٥-)	$\delta_2 = \beta_1 \beta_2$ ٠,٤٥٥ (٢,٢٥٨)	R2 ٠,٧٦	F ١٨,٩٠	DW ١,٤٩	SE ٦,٥٢	١١	*
الدول النامية النفطية	١٠,٤٧٣ (٠,٣٨٨)	٠,٠٨٨- (٠,١٥٠-)	٠,٥١٤ (٢,٤٢٦)	٠,٢١	١,٥٨	١,٦٠	١٨,٦٨	١١	*
الدول الصناعية	٢,٢٦١ (٠,٠٨٥)	٠,١٤٨- (٠,٠٥٣-)	٠,١٠٤ (٠,١٣٣)	٠,٠٠	٠,٠١	١,٦٨	١٥,٠١	١٢	

ملحوظة : القيم الموجودة بين الأقواس تمثل قيم الاحصاءات.
* أظهر اختبار درين-واتسون وجود ارتباط ذاتي بين بوابتي معادلة الانحدار autocorrelation ، لهذا استخدمت طريقة كوكرن - أوركوت لمعالجته، والتقدير الموزونة بالجدول هي تقديرات البيانات غير المحولة، 1971، (Kmenta، 287-289).

غير النفطية هو ١,٨٦٪. أما في الدول النامية النفطية والدول الصناعية، فإن هذا الحد الأدنى هو ١٧,٠٪ و ١,٤٢٪ على التوالي.

ويمرنا ذلك إلى الحديث عن ضرورة وجود علاقة صحية بين حجم الائتمان المحلي وحجم الناتج المحلي الإجمالي، إذا ما أريد الحفاظ على التوازن الخارجي للاقتصاد، وتتحدد هذه العلاقة على شكل نسبة بين معدل نمو الائتمان ومعدل نمو الناتج المحلي، وسوف نطلق عليها «النسبة المأمونة للتوسع في الائتمان المحلي». ولا شك في أن هذه التسمية، كما يذكر رمزي زكي (زكي، ١٩٨٠: ٣٧)، تتوقف على البنيان الاقتصادي والمالي للمجموعة الدولية محل الاعتبار، وعلى المكان الذي تحتله البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي لهذه المجموعة، طبيعة وحجم السوقين النقدي والمالي فيها. ومن السهل حساب هذه النسبة باستخدام المعلومات المتاحة لنا في الجدول رقم (٣)، حيث تساوي النسبة المأمونة للتوسع في الائتمان المحلي خارج قسمة المعلمة (٥٢) على القيمة المطلقة للمعلمة (٥١)، ويعمل ذلك نجد أن هذه النسبة للدول النامية غير النفطية ٥٣,٨٪ من معدل نمو الناتج المحلي، وللدول النامية النفطية ٥٨٤,١٪ من معدل نمو الناتج المحلي، وللدول الصناعية ٧٠,٣٪ من معدل نمو الناتج المحلي. وكما يلاحظ القاري، فإن أقل هذه النسب جميعها هي النسبة المتاحة للدول النامية غير النفطية. ويعكس ذلك الانخفاض المرحلة الخطرة التي وصلت إليها هذه الدول في التوسع في منح الائتمان المحلي بحيث بات الاستمرار في هذا الطريق دون الاخلال بالتوازن الخارجي يتطلب ألا يزيد التوسع في الائتمان عن حوالي نصف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول رقم (٤) النسب الفعلية لمعدل نمو الائتمان المحلي إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية غير النفطية، باعتبارها محل اهتمام هذه الدراسة، وذلك خلال الفترة ٧٠-١٩٨٣، ويظهر منه أن هذه النسب الفعلية تتجاوز بصفة عامة النسب المأمونة لهذه الدول وهي ٥٣,٨٪.

ونخرج من هذا التحليل الإحصائي والاقتصادي لنتائج عملية التقدير بأن نمو الائتمان المحلي بمعدلات تفوق معدلات نمو الطلب على النقود هو المسئول عن عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية غير النفطية، وأن هذا أمر تنفرد به تلك الدول عن غيرها من الدول الأخرى. كما أن النسبة المأمونة للتوسع في منح الائتمان المحلي في هذه الدول، بما لا

جدول (٤)

النسب الفعلية لمعدل نمو الائتمان المحلي إلى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في بعض

الدول النامية غير النفطية ١٩٨٣-٧٠*

(النسبة المأمونة للتوسع في الائتمان = ٨, ٥٣٪)

الدولة	معدل نمو الائتمان المحلي ١٩٨٣-٧٠	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ١٩٨٣-٧٠	(معدل نمو الائتمان/معدل نمو الناتج المحلي) × ١٠٠
(١) الشرق الأوسط:			
مصر	١٩,٨	١٤,٤	١٣٧,٥
الأردن	٢٣,٩	١٥,٣	١٥٦,٢
سوريا	٢١,٠	١٧,٩	**١١٧,٣
إسرائيل	٥٣,٩	٤٦,٩	١١٢,٨
(٢) أفريقيا:			
أنجوييا	١٤,٨	٥,٦	٣٦٤,٣
المغرب	١٤,٦	١١,٧	**١٢٤,٨
جنوب أفريقيا	١٤,٤	١٣,٧	١٠٥,١
تونس	١٥,٨	١٢,٨	١١٤,٥
(٣) آسيا:			
الهند	١٥,٧	١٠,٨	**١٤٥,٤
كوريا	٣٥,٤	٢٢,٠	١١٥,٥
باكستان	١٤,٧	١٤,٥	١٠١,٤
الفلبين	٣٤,٦	١١,٣	٢٠٩,٦
(٤) أوروبا:			
اليونان	١٩,٩	١٦,٦	١١٩,٩
البرتغال	٢١,١	١٨,٢	**١١٥,٩
تركيا	٣٢,١	٣١,٤	**١٠٢,٢
يوغوسلافيا	١٩,٨	٢٢,٤	**٨٨,٤
(٥) أمريكا اللاتينية:			
البرازيل	٤٨,٣	١١,٤	٤٢٣,٧
المكسيك	٣٣,٨	٢٦,٢	١٢٩,٠
بيرو	٣٧,٨	٣٣,٦	١١٢,٥
كولومبيا	٣٠,٨	٢٢,٥	**٩٣,٤

* حسب بمعرفة الباحث باستخدام بيانات من (IMF, IFS-Year book, 1984, and IMF, Supplement on Output, 1984).

8, 1984) والطريقة المستخدمة في حساب معدلات النمو السنوية المتوسطة هي قسمة قيمة المتغير المطلوب إيجاد معدل

نموه في السنة الأخيرة على قيمته في سنة البداية، ثم قسمة لوغاريتم الناتج على طول الفترة والضرب في ١٠٠.

** هذه النسب عن الفترة ١٩٨٣-١٩٧٠.

يحل بتوازنها الخارجي، هي ٥٣,٨٪ من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فيها، وأن هذه النسبة أقل من مثيلاتها في الدول النامية النفطية وفي الدول الصناعية. هذا ويشير واقع الدول النامية غير النفطية إلى تجاوزها لهذه النسبة في منحها للائتمان.

الخلاصة:

بدأ هذا البحث بعرض الاطار النظري للعلاقة بين الاختلالات النقدية في اقتصاد معين واختلالات ميزان مدفوعات هذا الاقتصاد، واتضح لنا من ذلك أن نمو العنصر المحلي من العرض النقدي، أي الائتمان المحلي، بمعدلات تفوق معدلات نمو الطلب على الأرصدة النقدية يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات. كما اتضح أن استمرار هذا التدهور لا يعكس سوى إصرار السلطات النقدية على التوسع المستمر في العرض النقدي بمعدلات لا تتناسب مع نمو الطلب على النقود. ويحمل هذا الاطار القطاع الحكومي في الدول النامية غير النفطية على وجه الخصوص الجانب الأكبر من مسئولية تحقيق الاختلالات الخارجية في هذه الدول، وذلك على أساس أن تزايد التزامات حكومات هذه الدول نحو الوفاء بمتطلبات الدفاع والأمن القويم وخطط التنمية الاقتصادية وتوفير مستلزمات الحياة للجماهير وتخفيف أعباء المعيشة عنهم، مع عدم مواكبة إيراداتها السيادية لهذا التزايد في الالتزامات وبالتالي في الانفاق العام، قد جعل من العجز المالي المتزايد، أي الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة، خاصية لصيقة بميزانية القطاع الحكومي في هذه الدول. وبسبب هامشية الدور الذي تلعبه السوق المالية لهذه الدول في تجميع المدخرات على قلتها، وتزايد صعوبات الاقتراض الخارجي، وجمود حصيلة الضرائب، فإن النتيجة الطبيعية التي تتمخض عنها هذه الظروف هي التوسع المستمر في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي لهذا القطاع في الدول النامية غير النفطية لدرجة يمكن معها القول بأنه قد أصبح من الشائع في هذه الدول أن تكون القيادة للسياسة المالية أما السياسة النقدية فتلعب دور التابع.

ولما كانت القيود التي تواجهها الدول النامية غير النفطية على تمويل انفاقها المتزايد تميزها عن غيرها من الدول النامية النفطية والدول الصناعية، فإن الاقتراض الذي استهدف هذا البحث أساساً اختباره هو أن العجز في موازين مدفوعات الدول النامية غير النفطية

يرجع إلى نمو الائتمان المحلي في هذه الدول بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الطلب على النقود فيها وأن هذه العوامل النقدية لا تلعب نفس الدور في الدول النامية النفطية والدول الصناعية. وقد أثبتت النتائج صحة هذا الافتراض. كما اتضح لنا من تحليل هذه النتائج وجود نسبة مأمونة للتوسع في الائتمان المحلي في الدول النامية غير النفطية بما لا يخل بتوازنها الخارجي. هذه النسبة هي ٨,٥٣٪ من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد اتضح من استعراض النسب الفعلية للتوسع في الائتمان في بعض الدول النامية غير النفطية أنها جميعاً قد تجاوزت هذه النسبة.

وإذا كانت نتائج الاختبار قد أكدت مسئولية العوامل النقدية في إحداث الاختلال الخارجي في الدول النامية غير النفطية، فإن هذه الاختلالات يفضل بالتالي علاجها بالوسائل النقدية كتخفيض العملة الوطنية وتقييد الائتمان المحلي. وفي الواقع، توجد بعض المبررات، لا يتسع المجال لذكرها، تجعل من تقييد التوسع في الائتمان سياسة تفضل سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية كعلاج للاختلال الخارجي في هذه الدول. ولا شك أن سياسة تقييد الائتمان المحلي تتطلب لنجاحها القضاء أولاً على مبررات عدم الالتزام بها. ويتطلب ذلك، العمل على ثلاث محاور: الأول تخفيض وترشيد الانفاق العام، والثاني، تطوير الجهاز الضريبي بما يكفل السرعة في التحصيل ومنع التهرب، والثالث، تطوير السوق المالية بحيث يمكن تمويل جانب كبير من العجز المالي عن طريق القطاع الخاص غير المصرفي، ويحتاج ذلك توفير الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وإذا كان افتراض القطاع الحكومي من الجهاز المصرفي أمراً لا مفر منه، فمن الأفضل أن يعمل هذا الجهاز على تخفيض حجم الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص في الأوقات التي تزيد فيها حاجة القطاع الحكومي للاقتراض منه. ومن المحتمل ألا يؤثر ذلك التصرف على حجم استثمارات قطاع الأعمال الخاص. فإذا كانت هذه الاستثمارات تمول عن طريق مدخراته وما يحصل عليه من ائتمان من الجهاز المصرفي، فإن أي نقص في حجم الائتمان المتاح له قد يحثه على إنقاص استهلاكه لزيادة مدخراته بالقدر الذي يعوض النقص في الائتمان. ويرجع ذلك إلى أن مدخرات قطاع الأعمال الخاص تستخدم إلى حد كبير في التمويل الذاتي، ليس فقط للاستثمارات الثابتة، وإنما أيضاً لجزء كبير من رأس المال العامل.

وفي غياب سوق مالي متطور، ومع وجود معدلات أرباح عالية، فإن التمويل الذاتي ليس بالأمر المستبعد. وفي ظل هذه الظروف، فإن حجم الائتمان المصرفي لا يؤثر على قرارات الاستثمار مباشرة.

وحين يحاول هذا البحث إبراز دور الاختلالات النقدية في الدول النامية غير النفطية ومسئوليتها عن إحداث الاختلالات بموازين مدفوعاتها، فإنه لا يعني بذلك العامل الوحيد في هذا المجال، وإنما يعني أن العوامل الأخرى تؤثر تأثيرها من خلال هذه القناة. فالتنمية الاقتصادية في الدول النامية غير النفطية هي أحد العوامل المسئولة عن ظهور الاختلالات الخارجية بما تتطلبه من توسيع دائرة الاستثمارات بشكل يفوق قدرات هذه الدول على الادخار. ولارتباط هذا العامل بطبيعة الهياكل الاقتصادية في هذه الدول، يرى بعض الاقتصاديين أن الاختلالات الخارجية الناشئة عنه لا تنسجم مع الإطار الذي يرسمه المنهج النقد الذي اتبعه هذا البحث. إلا أننا نرى في الخصائص التي تتميز الدول النامية غير النفطية، والتي لخصها البحث في جهود الهيكل الضريبي وعدم وجود أسواق مالية متطورة وتزايد صعوبات الاقتراض الخارجي، مبررات معقولة للتصور بأن التنمية الاقتصادية وما تؤدي إليه من اختلالات خارجية تنسجم مع ذلك الإطار النقدي، حيث تدفع هذه الخصائص بالدول النامية غير النفطية إلى تكثيف اعتمادها في تمويل استثماراتها على الاقتراض من الجهاز المصرفي مع ما يترتب على ذلك من تزايد احتمالات الاختلال بالعلاقة بين طلب وعرض النقود وبالتالي ظهور الاختلال الخارجي.

الهوامش

- (١) نقصد بالعرض النقدي هنا ما اصطلاح على تسميته في الأدب الاقتصادي ن٢، وهو يشمل على النقود وأشباهها. وهذا هو تعريف النقود منظوراً إليه من جانب الخصوم في الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي. أما إذا نظرنا إلى عرض النقود من جانب الأصول، فإنه يساوي مجموع الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية. وفي هذا البحث، نستخدم «عرض النقود» و«السيولة المحلية» على سبيل الترادف. وبذلك يكون فائض السيولة المحلية هو مقدار زيادة عرض النقود عن الطلب عليها.
- (٢) يتسع مفهوم السلع المستخدم في هذا البحث بحيث يشمل ليس فقط على المنتجات وإنما أيضاً على عناصر الانتاج. ومن ثم، يمتد مفهوم السوق المحلية ليشتمل إضافة إلى سوق المنتجات من سلع وخدمات على سوق العمل وسوق المال. ويلاحظ أن معظم ما يطلق عليه «السلع غير الدولية» هي في

- الأصل سلع دولية ولكنها لا تدخل نطاق التبادل الدولي لعدم كمال الأسواق المحلية نتيجة للاحتكار الحكومي والحوافز الجمركية وتكاليف النقل والحصول على المعلومات (Steinherr, 1981:201).
- (٣) يخلط البعض بين قانون ساي وقانون فالراس. فالأول، يقضي بأن فائض طلب المجتمع على النقود يكون صفرًا في جميع الظروف. أما الثاني، فيقضي بأن فائض طلب المجتمع على جميع السلع بما فيها النقود يساوي صفرًا في جميع الظروف. وطبقاً لقانون ساي، فإن الاختلالات النقدية تعتبر ظواهر عارضة لا تلبث أن تختفي، أما طبقاً لقانون فالراس، فليس هناك ما يمنع من بقاء هذه الاختلالات النقدية كظواهر دائمة مادامت أسواق السلع الأخرى تعاني من اختلالات مماثلة تساوي في مقدارها الاختلالات النقدية وتختلف عنها في إشارتها. ويتضح من ذلك، أن قانون ساي هو نفسه قانون فالراس ولكن في الأوقات العارضة التي تتميز بوجود اختلالات نقدية.
- (٤) يدخل في تركيب سوق التعامل الخارجي وسوق السلع غير الدولية كل من سوق العمل وسوق المال (انظر الهامش ٢).
- (٥) الخط هو الخط الذي يفترض أنه يفصل بين المعاملات المستقلة والمعاملات الموازنة التي يضمها ميزان المدفوعات (حشيش، ١٩٨٠: ١٢٢-١٢٣).
- (٦) إن زيادة العرض النقدي لا يمكن أن تؤخذ على علاتها في أنها تؤدي إلى تدهور وضع ميزان المدفوعات، فمن الممكن أن تكون لمواجهة توسع في الطلب على الأرصدة النقدية. ومعنى ذلك أن العبرة ليست بزيادة العرض النقدي وإنما بأن يترتب على هذه الزيادة وجود فائض في عرض النقود عن الطلب عليها.
- (٧) قد تتواجد في إحدى الدول النامية سوق مالية قوية، إلا أن الاحتمال الكبير في مثل هذه الحالة هو أن تكون أجهزة وأوعية هذه السوق في الغالب فروعاً للأجهزة الأم في الدول الأجنبية التي تعتبر مراكز مالية دولية. وتعمل هذه الفروع كأدوات لامتصاص فوائض السيولة في هذه الدولة النامية لاستثمارها في هذه المراكز المالية الدولية. ويترتب على تصدير هذه الفوائض حدوث عجز في ميزان مدفوعات هذه الدولة أو انخفاض فائض هذا الميزان. وطبقاً لما أورده أنطونيوس كرم (كرم، ١٩٧٩)، فإن معظم الدول النامية. إن لم تكن كلها، تقع في دائرة التبعية للمراكز الرئيسية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتشدها إلى هذه المراكز سلسلة تمتد إلى أبعد المواقع في ريف هذه الدول النامية، وتجعلها جزءاً من النظام الرأسمالي وفي خدمته، وتنتقل من خلالها رؤوس الأموال أو الفوائض الاقتصادية من التوابع إلى المراكز المحيطة بها ومنها إلى المركز العالمي للنظام الرأسمالي بأكمله.
- وتقوم بعملية التفريغ الرأسمالية هذه كل من الشركات متعددة الجنسية والبنوك الأجنبية العاملة في الدول النامية.
- (٨) في حالة الاقتصاد المغلق، يعتبر التضخم في الأسعار هو كيش الفداء للتوازن النقدي.
- (٩) يلاحظ هنا أن التوسع في الائتمان المحلي في هذه الحالة من شأنه إعادة التوازن لسوق النقد، ولن تؤثر بالتالي زيادة الطلب النقدي على ميزان المدفوعات. وإذا كان التوسع في الائتمان المحلي أكبر مما تتطلبه

عودة التوازن النقدي، فإن السياسة التجارية قد تفشل.

(١٠) لقد استخدمنا المنهج النقدي لميزان المدفوعات الذي يفترض ثبات أسعار الصرف؛ رغم أن الفترة التي يغطيها البحث، وهي ١٩٦٨-١٩٨٣، قد شهدت تحول بعض الدول إلى نظام أسعار الصرف المرنة وذلك منذ ١٩ مارس ١٩٧٣. وتبرير ذلك أن الكثير من الدول النامية لا يزال يتبع نظام أسعار الصرف الثابتة. أما بالنسبة للدول الصناعية، التي تحولت إلى النظام الجديد فإن أسعار الصرف فيها ليست مرنة بالقدر الكافي، بدليل استمرار وجود الاختلالات في موازين مدفوعاتها، ويرجع ذلك إلى تدخل حكومات هذه الدول في أسواق الصرف. أضف إلى ذلك أن البنوك المركزية في الدول الصناعية لم تلجأ في تغيير العرض النقدي، لا قبل ولا بعد هذا النظام الجديد، إلى اتباع قاعدة معينة بحيث يصبح العرض النقدي متغيراً مستقلاً في سلوكه عن ميزان المدفوعات، فلا يزال يتأثر به ويؤثر فيه.

المصادر العربية

الخضراوي، ف.

١٩٨٤ «استنتاجات المنهج النقدي لميزان المدفوعات وأوضاع سوق السلع غير الدولية» بحث غير منشور (أكتوبر).

حسين، ع.

١٩٨٢ الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٦، الجزء الأول. القاهرة: دار المستقبل العربي.

حشيش، ع.

١٩٨٠ مبادئ الاقتصاد الدولي. الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

زكي، ر.

١٩٨٠ مشكلة التضخم في مصر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

كرم، أ.

١٩٧٩ «التبعية الاقتصادية في الأقطار النامية وموقع دول الخليج منها» دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٨ (ابريل): ٨٣-١١٢.

المصادر الأجنبية

Akhtar, M.A. & Wilford, D.S.

- 1979 «The Influence of the United Kingdom's Public Sector Deficit on its Money Stock.» Bulletin of Economic Research 31 (May): 3-13.

Bhatia, S.L.

- 1982 «The Monetary Theory of Balance of Payments under Fixed Exchange Rates: An Example of India 1951-78.» The Indian Economic Journal 29 (March): 30-40.

Frazer, W.J. Jr. & Yohe, W.P.

- 1966 Introduction to the Analytics and Institutions of Money and Banking. New York: D. von Nostrand.

International Monetary Fund (IMF)

- 1984 International Financial Statistics Yearbook
1984 Supplement of Balance of Payment, 7
1986 International Financial Statistics Yearbook

Khan, M. S. & Knight M. D.

- 1984 «Determinants of Current Account Balances of Non-Oil Developing Countries in 1970s: An Empirical Analysis.» IMF-Staff Papers 30 (December): 819-842.

Kmenta, J.

- 1971 Elements of Econometrics. New York: Macmillan.

Long, M.

- 1980 «Balance of Payments Disturbances and the Debt of the Non-Oil Less Developed Countries: Retrospect and Prospect.» Kyklos 33:475-498.

Martone, C.L.

- 1979 «Inflation and the Balance of Payments in a Dependent Economy» pp. 103-137 in F.Rezende (Ed.) Brazilian Economic Studies 5.

Montiel, P.

- 1984 «Credit and Fiscal Policy Global Monetarist Model of the Balance of Payments.» IMF-Staff Papers 31 (December): 685-708.

Rabin, A.

- 1979 «A Note on the Link Between Balance of Payments Disequilibrium and the Excess Demand for Money» Southern Economic Journal 45 (April): 1233-1238.

Ruffin, R. J.

- 1979 «Tariffs, The Balance of Payments, and the Demand for Money.» Journal of International Economics 9:287-302.

Steinherr, A.

- 1981 «Effectiveness of Exchange Rate Policy for Trade Account Adjustment» IMF-Staff Papers 28 (March): 199-224.

Struthers, J.

- 1981 «Inflation in Ghana 1966-78: A Perspective on The Monetarist Versus Structuralist Debate.» Development and Change 12 (April): 177-213.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية :

- ١- فلسطين
- ٢- القرن الهجري الخامس عشر
- ٣- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
- ٤- النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت
- ٥- يياجيه

سعر العدد دينار كويتي واحد

Excess Domestic Liquidity and Balance of Payments Deficit in Non-Oil Developing Countries: 1968-83

Fathi Kh. El-Khadrawi

This paper contributes to the literature of the monetary approach to the balance of payments. It reports on the experience of non-oil developing countries, oil-exporting countries, and industrial countries for the period 1968 to 1983.

The fundamental conclusion of the monetary approach is that domestic money supply (demand) manifests itself in an external deficit (surplus). Because of the heavy reliance of non-oil developing countries on domestic credit (the domestic component of money supply), external imbalances of those countries are best explained by this approach. Hence, our hypothesis is that this approach is best suited to non-oil developing countries rather than oil-exporting or industrial countries.

After sketching the fundamentals of the monetary approach, and reviewing the experience of the three economic entities, a model is developed in the form of a single equation that relates current surplus (net export of goods and services) to both the domestic credit variable and money demand variable. The empirical investigation supports this hypothesis.